

جريمة الرئاسة والصمت المخجل



تحقيق ذلك، سيما وكل قوى القوات العسكرية والأمنية لا تنتظر سوى الضوء الأخضر وما كانت لتحتاج إلا ساعات.. لكن القضية كانت أكبر لدى الزعيم فهو يحرص على وطن وشعب وهو الذي بنى وطنه طوبى طوبى ورسخ الحرية والديمقراطية والوطن منذ بداية الأزمة، كما حرص على الشباب والذي ينتظر منهم الوطن الحفاظ على ما قد تحقق من منجزات تاريخية عملاقة.. فتفكير حكيم كهذا هو ما ترجمه زعيم ورمز هذا الوطن ابن اليمن البار محقق الوحدة ورجل السلام الرئيس علي عبدالله صالح - حفظه الله - والذي استهدفه الاعتداء الغادر والغاشم بتفجير جامع النهدين.. هو ذلك القائد الحريص على الوطن والحاقد لدماء اليمنيين واضعاً سلامة وأمن واستقرار اليمن فوق كل اعتبار.. وأتى ادعوا المغرر بهم والذين أخذتهم العزة بالآثم يوم نفذوا ذلك الاعتداء الإرهابي الغاشم إلى أن يمتثلوا للعدالة..

لقد خرج الرئيس علي عبدالله صالح من كرسي السلطة فعلاً ولكنه دخل التاريخ من أوسع أبوابه وسيظل ساكناً في قلوب اليمنيين الشرفاء إلى الأبد.

القيادة السياسية خطيرة هؤلاء الذين فضحهم الله وخلع أفضعهم أمام الجميع.. مرتكبو جريمة دار الرئاسة هم أنفسهم عرقوا أو أعاقوا استكمال المشروع النهوضي والديمقراطي لهذا الوطن، فالجريمة وضعت نهاية لمنفذها وخلصت شعبنا من تأمرهم.. أما الزعيم فقد ظل يجسد نفس الحكمة ويترجم أعظم قيم الحب والاخلاص والحرص على الوطن ومنجزاته بل وأكثر من ذلك أثبت أن للوطن قيادة هي أهل لقيادة هذا الوطن بجدار واقتدار.

التصريحات التي يلقها بعض من كانوا جزءاً من النظام منذ تولي الرئيس عام ١٩٧٨ والتي زعموا فيها عجز الأطراف عن حسم الخلاف أو الصراع أثناء الأزمة لهؤلاء نقول إن ما تردونه غير صحيح ولو كانت هناك رغبة عند القيادة السياسية الحكيمة لحسم الأزمة عسكرياً حينها لكانت فعلت ذلك من البداية لكنها حرصت على حلها عبر الحوار وسلمياً.. حتى عندما سنحت الفرصة على طبق من ذهب يوم ارتكب جريمة تفجير مسجد الرئاسة فقد حذر الزعيم يومها من أي تصرف أحمق.

فلو كانت هناك رغبة للحسم لكان من السهل

محمد يحيى علي القوسي

جريمة مسجد الرئاسة.. ذكرى مؤلمة كونها اعتداءً إرهابياً وغاشماً بكل ما تعنيه الكلمات من معنى نفذت في الشهر الحرام وفي أحد بيوت الله داخل أهم معلم وطني دار الرئاسة.. واستهدفت رمز الوطن رئيس الجمهورية حينذاك وكبار قادة الدولة.

جريمة تفجير مسجد دار الرئاسة تعد جريمة في حق ديننا الإسلامي وجريمة في حق وطن وشعب بل بحق كل مناصبي ثورتي «سبتمبر وأكتوبر» المجيدتين.. جريمة في حق الإنسانية، هكذا ستظل هذه الجريمة تفضح وحشية من خطط لها ونفذ ذلك العمل الإرهابي الغادر وتكشف للأجيال أن مرتكبيها هم ممن لا مبادئ لهم ولا قيم.. وتعمدوا اغتيال رمز الوطن وكبار قيادة الدولة والمؤتمر، ولكن إرادة الله العلي القدير أقوى من إرادة كل خائن وعميل.

مرتكبو جريمة تفجير مسجد دار الرئاسة فضحوا أنفسهم على الشعب وعرفهم العالم.. فلقد بانَت الحقيقة للشعب.. وعرف من القتل.. كما أدركت

المؤتمر الشعبي يدفع ثمن التزامه بالمبادرة الخليجية



منذ أن انطلق ما يسمى بالربيع العربي بادر المؤتمر الشعبي العام بتقديم عدد من المبادرات لاحتواء الأزمة السياسية في اليمن والتي كان آخرها المبادرة التي أطلقها الزعيم علي عبدالله صالح في ملعب الثورة الرياضي، لكن هذه المبادرة قوبلت برفض أحزاب اللقاء المشترك كونها جاءت متأخرة حسب زعمهم فكان رفضهم غير مبرر.

سامير النمر

وبمباركة من الدول الراعية للمبادرة الخليجية والتي لم تحرك ساكناً تجاه عدم التزام الطرف الآخر ببنود المبادرة، وهكذا ظل المؤتمر والشعب يدفع ثمن التزامه بالمبادرة وثمن صمته تجاه الانتهاكات التي يقوم بها الطرف الآخر حتى وصل الأمر أخيراً إلى إطلاق عدد من المتهمين في جريمة تفجير مسجد دار الرئاسة التي استهدفت قيادة الدولة في أشنع جريمة إرهابية يشهدها العصر الحديث وكادت أن تدخل البلد في أتون حرب أهلية لولا لطف الله وعنايته بالشعب اليمني وقيادته السياسية آنذاك والتي راح ضحيتها عدد من الشهداء وعلى رأسهم الشهيد عبدالعزيز عبدالغني وعشرات الجرحى، والأمر الذي يثير الأسى والأسف أن هؤلاء الإرهابيين الذين تم الإفراج عنهم يعتبرونهم معتقلي ثورة.. وربما سنسمع في الأيام القادمة أن السلطة أفرجت عن قتلة الشهيد المقدم حمود الأدبعي وعدد من رفاقه الذين قتلوا في حجة ٢٠١١م، والمتهمون يقبعون الآن في سجن حجة ويضغط الإصلاح على النائب العام للإفراج عنهم والله من مهال الزمان.. فهل سيخرج المؤتمر عن صمته أم أنه سيستمر في هذا الصمت المخزي الذي ندفع ثمنه نحن البسطاء من أبناء هذا الشعب الكادح.. أه يا مؤتمر أرقهنتي الكتابة.

التي طالت الكثير من عناصر الامن والجيش ليستمر المخطط باستهداف المؤسسة العسكرية وتمزيقها في أشنع واقذر مؤامرة تنفذ ضد مؤسسة عسكرية وطنية وعلى مرأى ومسمع من الجميع وفي مقدمتهم المؤتمر الشعبي العام الذي التزم الصمت تجاه هذه المؤامرة وغيرها من المبادرات التي كانت بمثابة إهانة للمبادرة التي قدمها الرئيس السابق حينها تطورت الأحداث وانتهت بالتوقيع على المبادرة الخليجية التي كان يعتبرها المؤتمر الشعبي العام بمثابة جسر العبور الآمن لتجاوز الأحداث في البلد والحفاظ على أمن البلد واستقراره، ولذلك كان المؤتمر الشعبي العام حريصاً على تجاوز الأزمة من خلال التزامه وتطبيقه لبنود المبادرة ابتداءً بتشكيل الحكومة ومروراً بإجراء الانتخابات الرئاسية وانتهاءً بتنفيذ قرارات الهيكله ودخوله في مؤتمر الحوار الوطني وحرصه على نجاحه..

وفي الوقت الذي كان المؤتمر الشعبي العام أكثر التزاماً بتطبيق بنود المبادرة الخليجية باعتبارها تمثل المخرج الآمن للحفاظ على أمن البلد واستقراره إلا أن واقع الأحداث أثبت أن الشعب اليمني والمؤتمر الشعبي العام تحولوا إلى ضحية وتحولت المبادرة الخليجية إلى سوط مسلط على رقاب الشعب اليمني وفي مقدمتهم أعضاء المؤتمر الشعبي العام حيث دفع الشعب اليمني والمؤتمر الشعبي العام ثمن التزامهم بهذه المبادرة من خلال إقصاء عناصر المؤتمر الشعبي العام وتصفيتهم من مختلف مرافق الدولة إضافة إلى الاغتيالات

لأن المبادرة كانت مغرية لأنها جاءت في وقت مناسب لم تسفك حينها أية قطرة دم لتأتي بعدها جمعة الكرامة والتي كانت بمثابة إهانة للمبادرة التي قدمها الرئيس السابق حينها تطورت الأحداث وانتهت بالتوقيع على المبادرة الخليجية التي كان يعتبرها المؤتمر الشعبي العام بمثابة جسر العبور الآمن لتجاوز الأحداث في البلد والحفاظ على أمن البلد واستقراره، ولذلك كان المؤتمر الشعبي العام حريصاً على تجاوز الأزمة من خلال التزامه وتطبيقه لبنود المبادرة ابتداءً بتشكيل الحكومة ومروراً بإجراء الانتخابات الرئاسية وانتهاءً بتنفيذ قرارات الهيكله ودخوله في مؤتمر الحوار الوطني وحرصه على نجاحه..

وفي الوقت الذي كان المؤتمر الشعبي العام أكثر التزاماً بتطبيق بنود المبادرة الخليجية باعتبارها تمثل المخرج الآمن للحفاظ على أمن البلد واستقراره إلا أن واقع الأحداث أثبت أن الشعب اليمني والمؤتمر الشعبي العام تحولوا إلى ضحية وتحولت المبادرة الخليجية إلى سوط مسلط على رقاب الشعب اليمني وفي مقدمتهم أعضاء المؤتمر الشعبي العام حيث دفع الشعب اليمني والمؤتمر الشعبي العام ثمن التزامهم بهذه المبادرة من خلال إقصاء عناصر المؤتمر الشعبي العام وتصفيتهم من مختلف مرافق الدولة إضافة إلى الاغتيالات

يبدو أن كل يوم يمر علينا نحن اليمنيين في هذه المرحلة لا يترك في واقعنا بارقة أمل ولا ملمحاً لبشارة قادمة، وإنما تتسع معه الهوة بين الحلم والحقيقة والفكرة والواقع والخطاب والممارسة، يبدو التيه والعدم والدوران في حلقة مفرغة، هذا السلوك السائد والمناخ المخيم على المشهد اليمني ربما يعكس ويؤكد طغيان حالة سياسية بدائية تمارس على مستوى عالٍ عنوانها «حرب الكل ضد الكل»..

محمد علي عناش

مؤتمر الحوار.. حرب الكل ضد الكل

على جميع المستويات ومن مخاطر مستقبلية محدقة.. انظر اليهم كيف يتناولون القضية الجنوبية وكيف يتعاملون مع قضية صعده.. انظر اليهم متى يتكلمون ومتى يستكثرون، وكيف يتغاضون عن كثير من ممارسات الفساد والإقصاء والتجنيد الحزبي والتوظيف الشللي والمناطقية، عن الاغتيالات واستهداف أبراج الكهرباء وأنبيب النفط إلى آخر القضايا الراهنة المرتبطة بمرحلة الأزمة التي يسمونها ثورة ويصرون على ذلك، على الرغم من فداحة ما انتجت وأفرزت من خراب ومأس وانقسامات.

مؤتمر الحوار الوطني الذي عقدنا عليه الأمل واعتقدنا أنه سيكون تجسيدا لخبوياً لإرادة التغيير الشعبية، إلى الآن كشف كم هو الوطن غائب لدى أطراف الحوار وكم هو المستقبل الآمن والمزدهر ضئيل ومفقود في مدارولتهم وتطلعاتهم، كما كشف بجلاء صالة وبؤس الوعي بالثورة والتغيير.

ليس فقط الاعلام ولا القيادات الحزبية ولا النخب السياسية والثقافية هو من يعكس طغيان هذه الحالة بل أيضاً مؤتمر الحوار الوطني حيث تغيب المشتركات والأولويات وتحضر الأجندة والثانويات ووعي الحيلة والترص، لذا تبدو الدولة المدنية التي نرفع شعاراتها ونكثر الحديث عنها ليس أكثر من مشروع هلامي في وعينا وثقافتنا لا علاقة له بما يعمل في الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي وليس أكثر من يافطة جميلة نعنون بها مؤتمراتنا وندواتنا ومسيراتنا.

مؤتمر الحوار الوطني الذي عقدنا عليه الأمل واعتقدنا أنه سيكون تجسيدا لخبوياً لإرادة التغيير الشعبية، إلى الآن كشف كم هو الوطن غائب لدى أطراف الحوار وكم هو المستقبل الآمن والمزدهر ضئيل ومفقود في مدارولتهم وتطلعاتهم، كما كشف بجلاء صالة وبؤس الوعي بالثورة والتغيير.

مؤتمر الحوار بهذا الشكل وهذه الكيفية وهذا المعطى البائس والمسار المنحرف يبدو أنه لم يلم الشتات ولم يوفق بين الاختلافات ولم يقرب بين الرؤى والمتناقضات، لم يرتق بمستوى الوعي والتفكير بكيفية حل الأزمات وإدارتها بشكل منطقي وموضوعي، وإنما استنحصر الشتات والتباين واستنحصر المشاريع

ستنان ونصف لم نغادر فيها أوجاعنا وجرأحتنا، ما لنا من عبث، والأزمة بكل تفاصيلها وكوارثها، لم يتغير أي شيء سوى الاسطر وسوى المزيد من غياب الدولة حتى تلك التي كانت موجودة إلى ما قبل ٢١ فبراير ٢٠١١م.

لم يتغير أي شيء رغم أننا في ظل مبادرة وفي ظل حكومة وفاق وطني وأيضاً في ظل حوار وطني، لأن هناك أطرافاً لا تريد أن نغادر الأزمة ولا الواقع الفوضوي والمأساوي، وهذه الأطراف هي تحالف تجار الحروب وتجار السياسة الذين ينامون ويترعون في بيئة الأزمات ومناخات الفوضى.

أطراف الأزمة والفوضى في اليمن من تجار الحروب السياسية غير مكرثة بما يحدث في البلاد من انفلات وانهايار

لك الله.. يا كهرياء



أعمال التخريب التي تتعرض لها بين الحين والآخر، ولو من باب اعتبارها من فئة المستضعفين التي ما خرجت مليونياتكم تلك الا لنصرتهم، كما زعمتم.. وللأسف لم تخصصوا أية مليونية للتبديد بتلك الاعتداءات والمطالبات بوقفها ومحاسبة مرتكبيها، وكأيننا أمام مشروع لاجتثاث «إنجازات نظام الصالح» بدءاً باستهداف خطوط نقل الطاقة وأنابيب النفط والغاز، ولا ندري كيف أو بماذا سينتهي قاده من أصحاب المشاريع الصغيرة، ممن مازالوا يمارسون العداة الشخصية أكثر من ممارستهم للسياسة في تعاملهم مع الكثير من القضايا التي تشهدنا ساحتنا الوطنية، وعلى رأسها استمرار الاعتداءات على الكهرياء التي لم تجد أمامها من خيار يكفل لها الحماية التي عجزنا نحن عن توفيرها لها سوى خيار الخيال، ذلك الذي تمننت معه لو أنها عاشت في عصر الخليفة «المعتصم» لتحظى بتلك الحماية التي حظيت بها شقيقته «بسبب ملطام» أو أنها كانت زوجة «لقبيلة» تزود عنها، وتحميها من اعتداء المعتدين ومن كيد الكاذين.

يلحق بصاحبه العار، وبلغت في تماديها الأخلاقي هذا على ارتنا القبلي مبلغاً، سحنت لنفسها فيه بالاعتداء على «مكلف» وأقصده هنا الكهرياء عبر تلك الاعتداءات التخريبية التي تمارسها هذه المجموعة منذ أكثر من ثلاثة أعوام، دون وجود رادع لهؤلاء وأمثالهم ممن فقدوا القدرة على التمييز بين وسائل التعبير عن الرأي وبين وسائل التخريب، وحال الكهرياء أصبح يرثى لها ولم تجد من يرفع عنها ذلك الأذى لا من حكومة «الوفاق» باعتبارها الجهة المخولة قانوناً بحمايتها ومن في حكمها، ممن لا حول لهم ولا قوة، ولا من قبل أهل «النخوة» من أصحاب تلك «المليونيات»، ممن كان يفترض بهم حمايتها من



محمد علي حسن

الظاهر، والله أعلم، أن علاقة البعض من أعيان «القبيلة» بالتخضر، كانت علاقة سلبية بامتياز، جهل معها وأدبياته ومقاصده، فكان ذلك الفهم المغلوط الكثير من مفردات هذا العصر المساواة بين الرجل والمرأة، ووصلوا في تسويتهم تلك حداً أجازوا فيه قتل المرأة أسوة بالرجل في الكثير من حروبهم وثاراتهم القبلية، ناهيك عن اختطافها، من خلال تلك العمليات الاجرامية، التي يتم بها استهداف بعض ضيوف اليمن من السياح الاجانب، في ظاهرة فريدة لم تشهد لها اليمن مثيلاً من قبل، ولم تكن يوماً من سلوك قبائله، نست معها هذه القلة آداب القبيلة وأعرافها، تلك التي تعتبر الاعتداء على المرأة ومن في حكمها من المستضعفين عيباً أسود،